فاحتاج الى تعسف وهو لان المراد بالاضافي ما يكون بالاضافة الى بعض ما عدا المقصور عليه وبالحقيقي ما يكون بالاضافة الى جميع ما عداه وكانه انما سماه اضافيا نظرا الى ان المختص بالشيء بالقياس الى بعض ما عداه يسمى خاصة اضافية لاحتياجهم في التعبير عنه بالخاصة الى اعتبار الاضافة والنسبة في العبارة فيكون قصرا عليه ايضا اضافيا الا ان الاضافي بهذا المعنى انما يقابله المطلق اي في العبارة فتكون قصرا عليه لا الحقيقي

قوله نوعان قصر الموصوف على الصفة الخ وجه الانحصار فيهما ان القصر انما يتصور بين الشيئين بينهما النسبة فاما ان يكون القصر للمنسوب اليه على المنسوب وهو المراد بقصر الموصوف على الصفة واما ان يكون قصرا للمنسوب على المنسوب اليه وهو المراد بقصر الصفة على الموصوف قوله والمراد الصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير قوله الصفة بهذا المعنى يستعملها المتكلمون في مقابلة الذات وبالمعنيين الاخيرين يستعملها النحويون كالنعت في باب التوابع والاخرى في باب منع الصرف مقابلا للاسم قوله هو التابع يدل على معنى في ذات غير الشمول ولا يدل على ذات واحترز بغير الشمول عن كلهم في قولك جاءني القوم كلهم قوله لتصادقهما على العالم في قولنا اعجبني هذا العالم قوله القائل ان يقول النعت بالتفسير المذكور ههنا لا يصدق في اعجبني هذا العالم لانه لا يدل على ذات ومعنى فيها واما التفسير المشهور فقد اندرج فيه العالم و نظائره بتاويل معروف وكذا بين النعت والصفة المعنوية التي فسرتها واما النسبة بين معنيي المعنوية فالظاهر المباينة اذ المعنى الاول هو نفس الامر القايم بالغير كالعلم والمعنى الثاني هو ذات قام مع انتساب ذلك الامر اليه كالعالم قوله والاول انسب له اخرى قوله وذلك لان اطلاق المعنوية عليه اكثر وايضا اعتبار المعنى الثاني محوج الى زيادة تكلف في شمول جميع الامثلة قوله وقد يقصد به الخ قوله اي بالثاني رجوع الضمير المجرور الى القسم الثاني من الحقيقي كما اختاره اقرب واشمل واتم بحسب اللفظ والسياق ورجوعه الى الحقيقي مطلقا اصح واشمل بحسب المعنى والغاية لتناوله قسمي الحقيقي معا وقصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا مبالغة وادعاء موجود قطعا بخلاف قصرها عليه قصرا حقيقيا كما مر قوله والفرق بين القصر الغير الحقيقي والقصر الحقيقي مبالغة وادعاء دقيق فليتامل قوله وذلك لان قصر الموصوف على الصفة مثلا اذا كان حقيقيا ادعائيا اعتبر في مفهومه سلب ساير الصفات عنه ولا اشترط فيه اعتقاد المخاطب على احد الانحاء المعتبرة في الافراد والقلب والتعيين وذلك السلب يقتضي عدم الاعتداد بساير الصفات واذا كان غير حقيقي اعتبر فيه سلب بعض ما عدا تلك الصفة عنه ويشترط فيه اعتقاد المخاطب على احد تلك الانحاء وليس فيه عدم الاعتداد بساير الصفات ويشتركان معا في جواز اتصاف الموصوف بصفات مغايرة للصفة التي قصر

الموصوف عليها وبهذا الاشتراك دق الفرق بينهما قوله فان المخاطب اعتقد اشتراكه صفتين قوله اراد انه اعتقد اشتراك صفتين فيه ولو قيل فيه اشتراكه بين صفتين لم يحتج الى ما ذكر قوله فقد خرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب اي خرج عنه القصر الذي حصل اذا اعتقد او قصر حاصل اذا اعتقد على انه موصوف او موصوف قوله وهذا انما لا يقع قوله لان المخاطب العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات كيف وفي الصفات ما هو متقابل يمتنع اجتماعها فلا يتصور ح تخصيص امر بصفة دون ساير الصفات واذا لم يكن هذا التخصيص واقعا لم يلزم صدق الحد الذي ذكره المص اذا اراد به المعنى الاخير على امر موجود خارج عن المحدود وكذا الكلام في البواقي فان قلت فان تخصيص صفة بامر دون اعتبار ساير الامور يقتضي ان يعتقد المخاطب اشتراكها بين جميع الامور وهذا ايضا لا يقع في الصفات المعتبرة عرفا فلا يكون تخصيص صفة بامر دون ساير الامور واقعا فلا يلزم صدق الحد على امر موجود خارج عن المحدود وقس على ذلك ما عداه وحاصل هذا القول انا نختار ان المص اراد بقوله دون اخرى ما هو اعم من الواحد والاثنين والجمع ولا نم انه يدخل في تفسيره ح القصر الحقيقي قوله لان تخصيص امر بصفة دون ساير الصفات او تخصيص صفة بامر دون ساير الامور قلنا التخصيص بالمعنى الذي ذكرتموه غير واقع لا بتاتا على ما لا يوجد اصلا وفيه بحث لان تخصيص امر بصفة دون ساير الصفات معناه ان يثبت المتكلم تلك الصفة لذلك الامر ويتجاوز ساير ما بان ينفيها عنه وهذا المعنى حاصل في قصر الموصوف على الصفة اذا كان حقيقيا وهو موجود قطعا اذا كان ادعائيا وكذلك تخصيص صفة بامر دون ساير الامور معناه ان يثبت المتكلم تلك الصفة لذلك الامر ويتجاوز ساير ما بان ينفي تلك الصفة عنه وهذا المعنى موجود في قصر الصفة على الموصوف اذا كان حقيقيا او ادعائيا وكلاهما موجودان فانكار وقوع التخصيص بذلك المعنى المذكور انكار للقصر الحقيقي ويكون باطلا قطعا فالاولى ان يورد هذا السؤال ابتداء شبهة على القصر الحقيقي ثم يجاب عنها بما ذكره قوله ويمكن ان يجاب عنه الخ قوله انما قال يمكن لانه خلاف الظاهر اذ المتبادر الى الفهم انه بصدد تعريف ينبني عليه ذلك التقسيم كما هو اللايق بنظاير هذه المقامات قوله الا يرى انه ليس معنى جاءني زيد لا عمرو وانه لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كان يتطلبه من زيد قوله لانه اذا قصد هذا المعنى كان الانسب ان يورد في الكلام ما يكون ظاهرا في القصد الى قطع الشركة كالتقييد بوحده وما يؤدي مؤداه واما قولك جاءني زيد لا عمرو فانه ظاهر في نفي حابط به صريحا وهو عكسه لا لاثبات الاشتراك في المجيء كما يشهد به الذوق السليم ولا يبعد ان يقال ان طريق النفي والاستثناء ظاهر في قصر الافراد فانك اذا قلت ما جاءني الا زيد كان المعنى ما جاءني احد الا زيد فان اجري على عمومه كان قصرا حقيقيا لا يتصور فيه الافراد والقلب والتعيين وان خصص بالذين وقع فيهم النزاع كان معناه ما جاءني احد من هؤلاء الا زيد ويتبادر منه الى الفهم افراد زيد من بينهم بهذا

وهو قول الشارح وان اراد به اعم من الواحد والاثنين والجمع ففي دخل القصر الحقيقي في هذا التفسير ان يصدق حد غير الجمع على الحقيقي مع انه ليس منه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)